

جهود المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس ٢٠٠٦-٢٠٢٠

م. د. محمد أحمد خلف

جامعة الحمدانية/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

National reconciliation efforts between Fatah and Hamas
2006-2020

Dr. Muhammad Ahmed Khalaf

Al-Hamdaniya University/ College of Education for the Humanities /
Department of History
mo72ammad@gmail.com

الملخص:

يشكل الانقسام الفلسطيني الذي بدأ بعد الانتخابات الفلسطينية التي اجريت عام ٢٠٠٦ نقطة تحول معقدة في المشهد السياسي على الساحة الفلسطينية ، فقد تحول ذلك الانقسام من صراع مباشر مع عدو يحتل الارض ويشرد الشعب وينتهك القانون الدولي ويقتل مزيد من الفلسطينيين يوميا ، الى مواجهة بين اصحاب الارض ومن كانوا يقودون المقاومة لمواجهة الاحتلال ، فاصبح صراع سلطوي مبني على المصالح الشخصية والاختلاف الايديولوجي والفكري دون الاهتمام بما يجري يوميا للشعب الفلسطيني على الرغم من رفع كلا الطرفين حركتي فتح وحماس شعارات لمواجهة الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية التي لم يعلن عن قيامها بشكل رسمي على الارض الفلسطينية ، بل انقسمت في الواقع الى قسمين جغرافي وسياسي اصبح قائما على الارض في الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية وحركة فتح وبين قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس ، ولسنوات طوال دون ان تكون هناك بادرة امل من قبل طرفي الصراع في تغليب المصلحة العامة على المصالحة الفئوية والشخصية وتحقيق مصالحة وطنية حقيقة دعت اليها اطراف كثيرة سواء في الداخل الفلسطيني او من قبل اطراف عربية عديدة ، ولا يخدم هذا الانقسام القضية الفلسطينية او الشعب الفلسطيني ، بل على العكس استفادت اسرائيل كثيرا من ذلك وتمارس الضغط على السلطة الفلسطينية من اجل عدم الموافقة على اجراء المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة حماس الكلمات المفتاحية : المصالحة الوطنية ، حكومة الوحدة الوطنية ، الانتخابات الفلسطينية ، اتفاق القاهرة ، الحوار الوطني ، الاطار القيادي .

Summary:

The Palestinian division that began after the Palestinian elections held in 2006 represents a complex turning point in the political scene on the Palestinian scene. This division has transformed from a direct conflict with an enemy that occupies the land, displaces the people, violates international law, and kills more Palestinians daily, to a confrontation between the owners of the land and those who were leading the resistance to confront the occupation. It has become a power struggle based on personal interests and ideological and intellectual differences without paying attention to what is happening daily to the Palestinian people, despite the fact that both parties, Fatah and Hamas, raised slogans to confront the occupation and establish a Palestinian state, which has not been officially declared on Palestinian land. Rather, it has been divided into two geographical and political parts, which have become established on the ground in the West Bank under the control of the Palestinian Authority and the Fatah movement, and between the Gaza Strip under the control of the Hamas movement. For many years, there has been no sign of hope from the two parties to the conflict in giving priority to the public interest over factional and personal reconciliation and achieving a true national reconciliation called for by many parties, both inside Palestine and by many Arab parties. This division does not serve the Palestinian cause or the Palestinian people. On the contrary, Israel has greatly benefited from it and is exerting pressure on the Palestinian Authority. Yes, the refusal to agree to reconciliation and the formation of a national unity government with Hamas.

Keywords: National reconciliation, national unity government, Palestinian elections, Cairo Agreement, national dialogue, leadership framework.

المقدمة :

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

شكل الصراع العربي - (الإسرائيلي) وعلى مدى عقود من السنين اهتمام كبير لدى جميع الأطراف سواء اكانت عربية ام دولية بغية الخروج من محنة شعب شرد من ارضه واقامت عليها دولة جمعت اليهود من مختلف بقاع الارض ليعيشوا فيها ويشردوا اهلها اصحاب الارض الحقيقيين ، وشكل الفلسطينيون سواء اكانوا في الداخل الفلسطيني او في الخارج وبمختلف الفصائل الفلسطينية ثقل اساسي لمقاومة قوات الاحتلال (الإسرائيلي) وكانوا متوحدين في نقطة واحدة هي مقاومة الاحتلال على الرغم من الاختلاف السياسي والعقائدي فيما بين تلك الفصائل ، لكن مع مطلع التسعينيات بدأ الخلاف يطرأ على العلاقات الفلسطينية الفلسطينية لا سيما بين تلك الفصائل التي لديها توجه علماني كحركة فتح وبين الفصائل التي لديها توجه اسلامي كحركتي حماس والجهاد الاسلامي ، ليكون دخول منظمة التحرير الفلسطينية ومن ورائها حركة فتح في مفاوضات سلام مع (إسرائيل) وعقد معاهدة اوسلو عام ١٩٩٣ معها لتشكل نقطة خلاف وانقسام بين هذه الاطراف ليتوج بصراع واقتتال فلسطيني بين حركتي فتح وحماس ليؤدي الى انقسام سياسي وجغرافي بين الفلسطينيين انفسهم ، لتبدأ مراحل من جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية التي قادتها ودعت اليها اطراف عدة سواء في الداخل الفلسطيني او اطراف عربية كانت جميعها تصبغ في محاولة انتهاء الانقسام واقامة مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية بين الحركتين .

ثانياً : منهجية البحث :

اعتمد البحث على اتباع منهج اسلوب البحث التاريخي في دراسة وتحليل الدعوات والمبادرات التي اطلقت لانهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية ، مع البحث عن نقاط الخلاف والمواقف الرئيسية التي اصبحت تشكل حجرة عثرة لتحقيق تلك المصالحة ، والتصريحات من قبل طرفي الصراع والانقسام حركتي فتح وحماس التي تتهم كل منها الاخر في تعطيل المصالحة والمحاولة لكشف الحقائق التي اصبحت قائمة دون شك في ان تغليب المصلحة الفردية والشخصية وعدم اضعاف المكاسب السياسية والمادية التي حققها كل طرف على حساب الاخر على مصلحة الشعب الفلسطيني الخاسر الوحيد في هذا الصراع والانقسام.

ثالثاً: خطة البحث:

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات ، تناول المبحث الاول نبذة عن جذور مشكلة الانقسام والاختلاف بين حركتي فتح وحماس ، والمبادرات التي اطلقت من قبل اشخاص وهيئات وفصائل في الداخل الفلسطيني لاحتواء ومعالجة حالة الانقسام ، بينما تناول المبحث الثاني المبادرات والدعوات العربية التي تبنتها دول عربية عديدة لانهاء حالة الانقسام واجراء المصالحة الوطنية الفلسطينية وجميع تلك المبادرات والدعوات سواء اكانت فلسطينية ام عربية ضمن مدة الدراسة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ وتناولت الخاتمة اهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات تخص الموضوع

رابعاً: اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث في معرفة مدى التأثيرات الدولية والاقليمية على المواقف بين الحركتين والتي ادت الى عدم تحقيق المصالحة بينهما ، فضلاً عن تعقيد وتداخل المطالب التي قدمت من قبل الطرفين والتي في كل مرحلة من مراحل التفاوض تقف عند نفس المشكلات التي يتم طرحها في المراحل السابقة من المفاوضات دون تحقيق اي تقدم يفضي الى انتهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية .

المبحث الاول

أولاً : نبذة عن جذور الانقسام الفلسطيني: يحمل معنى المصالحة معنيين الاول معنى عام يعني نبذ وتخطي الخلافات والتوترات القائمة من اجل بناء وتكوين واستعادة العلاقات الودية والتوافق بين المواقف المتعارضة ، وقد استخدم معنى المصالحة الوطنية من قبل الجنرال شارل ديغول لمحو مرحلة من الماضي وما صاحبها من جرائم اذ بان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢)، كذلك تم استخدام المصطلح من قبل الزعيم نيلسون مانديلا (١٩١٨-٢٠١٣) الذي تبنى وهو في السجن مصطلح المصالحة الوطنية والعفو العام لانه رأى ان لم تكن هناك مصالحة فأن البلاد ستتجه نحو مزيد من اراقة الدماء نتيجة لتبني مفهوم الانتقام ، لذلك فان المصالحة الوطنية تشمل الاجراءات الضرورية لاعادة بناء البلاد والشعب على اسس قانونية وشرعية (المجلس المصري ٢٠١٦، ص ١٩). فيما يخص الحالة الفلسطينية فإنه ذو معنى سياسي بحت ودقيق ، اذ ان مرحلة الانقسام الفلسطيني تعد من اخطر المراحل التي مرت على القضية الفلسطينية ، فهو يشير الى الواقع القائم على رغبة واردة السلطة

الوطنية الفلسطينية وهي الهيئة الحاكمة الفعلية على الاراضي الفلسطينية بعد اتفاق اسلو عام ١٩٩٣م ، بأن تسلم حركة حماس السلطة التي اعلنت قيامها في قطاع غزة الى حركة فتح ، لذلك اصبح معنى المصالحة في الحالة الفلسطينية نقطة خلاف بين الحركتين ، ولوجود معوقات كثيرة واطراف عديدة سواء في الداخل الفلسطيني او في الخارج لا تريد ان تتم هذه المصالحة (سوارت، ٢٠١٣، ص٣). كانت الخلافات على الساحة السياسية الفلسطينية قائمة وليست بالامر الجديد ، لكن ما حدث من انقسام في النظام السياسي بين القوى الفلسطينية ، وما نجم عنه من تشكيل منطقتين جغرافيتين تداران بنمط سياسي مختلف هو الامر الاخطر على الساحة الفلسطينية ، ولا يمكن تفسير هذا الوضع والصراع ما بين الحركتين فتح وحماس دون الرجوع الى البدايات الاولى للتنافس بينهما في السيطرة على الشارع الفلسطيني عقب اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٧ والتي كانت البدايات الاولى لظهور وتأسيس حركة حماس وما تلا تلك الفترة من دخول منظمة التحرير في مفاوضات مع (اسرائيل) نجم عنها الاعتراف بالاخيرة وعقد اتفاقات سلام في اوسلو عام ١٩٩٣ مما فسح المجال لظهور وتعزيز حركة حماس تواجدها على الساحة الفلسطينية وتمسكها بشعار المقاومة المسلحة على عكس المنظمة وحركة فتح اللتان قدمتا تنازلات كثيرة (لإسرائيل) دون الحصول على شئ يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني ، لذلك طغت على العلاقة بين الحركتين اختلاف في التوجهات والافكار والايديولوجيات (البشتاوي، ٢٠٢١، ص٨٤). شكل الانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م ، بداية لتأجيج الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس ، اللتان حاولت كل منهما ان تتسبب هذا الانجاز لها ، فقد اعتبرت حركة فتح ان تصريحات حماس حول الانسحاب الاسرائيلي من القطاع جاء نتيجة لضربات مقاومتها ضد الاحتلال ، وهذا تزييف للحقائق وتشويه لصورة نضال منظمة التحرير الفلسطينية وعلى مدى عقود على حد وصف حركة فتح (نوفل ، ٢٠٠٥، ص٣) من الملاحظ ان اسرائيل عملت على الانسحاب من قطاع غزة وفي نيتها المسبقة هو لبث الخلاف والانقسام ما بين الحركتين بعد دراسة معمقة من قبلها لتوجهات كل منهما المستقبلية والتي حتما ستقضي الى عدم التوافق والتفاهم فيما بينهما والا لما تم اليعاز الى السلطة الفلسطينية بالموافقة على اشراك حماس في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦. كانت الانتخابات الفلسطينية التي اجريت يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٦ والتي افضت الى فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ، فقد فازت ب ٧٢ مقعد من اصل ١٣٢ مقعد بينما حصلت حركة فتح على ٤٢ مقعد فقط فهذا يعني ان حركة حماس هي من ستشكل الحكومة الامر الذي ادى حصول نقطة تحول في العملية السياسية الفلسطينية ، وسببت بانقسام حاد بين حركتي فتح وحماس لكن في الحقيقة ان الخلاف العقائدي والايديولوجي بين الحركتين كان قائما ويرجع الى ما قبل الانتخابات، فضلا عن الدور الذي لعبته (اسرائيل) في تقاوم الصراع بين الحركتين وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، اذ سمحت واعلنت موافقتها على دخول حركة حماس الانتخابات كمنافس قوي وبالصناد من حركة الفتح (حرب ، ٢٠١١، ص ص ١٧-١٩). رفضت حركة فتح والسلطة الفلسطينية نتائج الانتخابات ، اذ ما علمنا ان حركة فتح التي كانت مدعومة من الغرب ومن قبل عدد من الدول العربية ، جاء رفضها مبني على انه ليس من المعقول ان تحكم فلسطين حركة حماس المصنفة دوليا لدى الغرب والولايات المتحدة الامريكية على قائمة الحركات الارهابية ، على الرغم من ان الكثير من المنظمات الدولية شهدت بنزاهة الانتخابات ونتائجها (Morro, 2007) زاد التباعد بين الحركتين بعد اشهر من اعلان نتائج الانتخابات ، ولم يتم التفاهم حول حل المجلس التشريعي الفلسطيني واعلان اجراء انتخابات مبكرة او تشكيل حكومة وحدة وطنية ، مما ادى الى توتر الوضع الامني بعد ان استلم الرئيس الفلسطيني محمود عباس قيادة القوات الامنية والاشراف عليها مباشرة ، واعلن ان القوة التنفيذية التي شكلتها حماس في نيسان / ابريل عام ٢٠٠٦ هي قوة خارجة عن القانون وغير شرعية ، ولم تلتزم القوة التنفيذية بتعليمات السلطة الفلسطينية ومارست مهامها ، مما ادى الى حدوث اشتباكات وصدام مسلح بين الطرفين في مناطق متفرقة من الضفة الغربية التي تسيطر عليها حركة فتح ، وفي قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس (Haartez, 10 June. 2007) شكل الرئيس الفلسطيني محمود عباس قوة خاصة مؤلفة من ٢٠٠٠ مقاتل لحماية المسؤولين من حركة فتح والقوات التابعة لها من هجمات مقاتلي حركة حماس ، مما ادى الى زيادة التوتر والفوضى والصدام بين الطرفين راح ضحيتها العشرات من كلا الجانبين، واتهمت حركة حماس حركة فتح بمحاولة الاطاحة بحكومتها وبدعم من الغرب ، وكان من نتيجة الصدامات المسلحة ان مقاتلي الطرفان قاموا بالقاء من يتم القبض عليهم من الطرف الاخر من اسطح المباني ، مما جعل كثير من الاطراف تصف تلك الاعمال بانها حرب اهلية (Haartez, 13 June. 2007) اشارت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم) انه في المدة من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٦ الى ايار/ مايو عام ٢٠٠٧ قتل ما لا يقل عن ٦٠٠ فلسطيني من الطرفان ، لتشتد الاشتباكات في المدة من ١٠ الى ١٥ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٧ وقدرت لجنة الصليب الاحمر الدولية انه قتل في هذه المدة ١١٦ شخص وجرح اكثر ٥٥٠ شخص من الطرفان ، قام مقاتلي حركة حماس بالقاء القبض على محمد السويكي وهو مسؤول الحرس الرئاسي للرئيس محمود عباس ورميه من سطح احد المباني ، وبالمقابل قتل مقاتلي حركة فتح القيادي في حماس محمد الرفاعي وهو امام وخطيب احد المساجد ايضا ، ليرد مقاتلو حماس

يوم ١١ حزيران / يونيو باعدام جمال ابو الجديان وهو امين سر حركة فتح ، لتتفاقم الاوضاع بمهاجمة مكتب اسماعيل هنية في الضفة الغربية من قبل مقاتلي حركة فتح ، ليرد مقاتلو حركة حماس بمهاجمة مكاتب السلطة الفلسطينية في القطاع (Hadid,2007)؛ الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ٢٠١٨، ص١٦) سيطرت حركة حماس على كامل القطاع يوم ١٥ حزيران / يونيو عام ٢٠٠٧ بعد ان تمكنت من طرد جميع مقاتلي حركة فتح من القطاع ، في الضفة الغربية اعلن الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ وحل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قد شكلت في اذار / مارس عام ٢٠٠٧ ، وبذلك قامت حكومتان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة واصبح الانقسام الفلسطيني عقائديا وسياسيا امر واقع ، مما فسح المجال (لإسرائيل) لتعرقل مفاوضات السلام والتي يطالب فيها الفلسطينيون بحل الدولتين (Cavatorta,2010,p.p 20-30). ان عقلية المحاصصة اصبحت قائمة ما بين الحركتين، اذ ان كل منهما يريد الاحتفاظ بما حققته من مكاسب سياسية سواء في الضفة الغربية او القطاع ، فضلا عن الدور الذي لعبته وتلقبه اسرائيل للحيلولة دون تحقيق للمصالحة ، كذلك الدور الامريكي في افشال المصالحة ، اذا ما علمنا كان هناك ضغوط يمارسها اعضاء في الكونغرس الامريكي من اجل ايقاف المساعدات الامريكية عن السلطة الفلسطينية اذا ما عقدت المصالحة مع حماس ، وهذا ما كانت تراه حركة فتح في ان الانقسام شأن داخلي ، وانها لا تخضع لاي ضغوط خارجية ، وهو ما عبر عنه عزام الاحمد بقوله ((ان دليل قرار فتح هو تهديد الكونغرس بقطع المساعدات اذا ما قرر عباس انجاز المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية)) (الرنيتسي، ٢٠١١، ص١٣؛ حرب، ٢٠٢٠، ص٤).

ثانيا: مبادرات الداخل الفلسطيني للمصالحة الوطنية: كانت اولى المبادرات التي اطلقت لانهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس من داخل سجون الاحتلال بما عرف بوثيقة الاسرى الفلسطينيين او وثيقة الوفاق الوطني ، التي وقعت واعلن عنها في ١١ ايار / مايو عام ٢٠٠٦ ، اذ وقعها مجموعة من زعماء الحركات والفصائل الفلسطينية المعتقلين لدى سلطات الاحتلال ، وهم مروان البرغوثي امين سر حركة فتح ، ووقعها عن الهيئة العليا لحركة حماس الشيخ عبد الخالق النتشة ، وعن حركة الجهاد الاسلامي الشيخ بسام السعدي ، وعن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقعها عبد الرحيم ملوح ، وعن الجبهة الديمقراطية الفلسطينية وقعها مصطفى بدارنة (الحيلة ، ٢٠٠٦، د.ص). اشتملت الوثيقة على ١٨ بند ، نصت ابرزها على حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة ارضه وحق تقرير المصير وتحرير جميع الاسرى من سجون الاحتلال ، والاسراع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اجتماع دمشق بين الفصائل الفلسطينية عام ٢٠٠٥ خاصة فيما يتعلق باصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها ، تشكيل مجلس وطني جديد مع نهاية عام ٢٠٠٦ يضم جميع الفصائل والقوى الفلسطينية ، توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني بما يتلائم والتطورات السياسية الدولية والاقليمية ويكون شاملا لجميع الفصائل والمنظمات الفلسطينية ، تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تكون المشاركة فيها لكافة الكتل البرلمانية ، خاصة حركتي فتح وحماس وفق برنامج مشترك للنهوض بالواقع الفلسطيني محليا وعربيا ودوليا ، العمل على اجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة وفق برنامج ديمقراطي وطبقا للقانون بدءاً من انتخابا الرئاسة ونزولا عند انتخابات المجالس البلدية ، نبذ كل مظاهر الانقسام وما يقود الى الفتنة وادانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية ، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار كأسلوب وحيد لحل الخلافات ، واصلاح المؤسسة الامنية بكل فروعها ، مما يمكنها من الدفاع عن شعبنا الفلسطيني والوقف بوجه ممارسات الاحتلال اليومية ضده (صالح، ٢٠٠٨، ص٤٥؛ الجزير ، ٢٠٠٦، د.ص) امهل الرئيس الفلسطيني الفصائل الفلسطينية عشرة ايام للتوقيع على الوثيقة والا فانه سيدعو الى استفتاء شعبي للتصويت عليها ، وكان من المفروض ان يوقعها كل من الرئيس عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس على الوثيقة ، الان التصعيد الاسرائيلي على قطاع غزة عقب اختطاف حركة حماس للجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط يوم ٢٥ حزيران / يونيو عام ٢٠٠٦ ارجى الطرفان التوقيع على الوثيقة (الموسوعة التفاعلية، ٢٠٠٦، د. ص) في اواخر عام ٢٠٠٦ ظهرت مجموعة اطلقت على نفسها اسم حماية ، قادتها مجموعة من الناشطات الشابات الفلسطينيات في مؤسسات المجتمع المدني الغير مرتبطات بالتنظيمات السياسية الفلسطينية ، دعت مجموعة حماية الى نبذ العنف ووقف القتال وتحريم الاحتكام الى السلاح وشكلت مجموعة ضغط على الشخصيات السياسية المؤثرة في المجتمع من اجل الضغط على طرفي النزاع الفلسطيني حركتا فتح وحماس لوقف القتال والانقسام (دلول، ٢٠٢١، ص٣١٠) اطلقت عدد من القوى والفصائل وشخصيات ومؤسسات المجتمع الفلسطيني مبادرة في ١٠ نيسان عام ٢٠٠٨ لتحقيق المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام ، وكانت القوى التي وقعت على المبادرة هي الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين ، وحزب الشعب الفلسطيني ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وعدد من المنظمات الاهلية ، فضلا عن عدد من الشخصيات الاكاديمية منهم الدكتور زياد ابو عمر

والدكتور اياد السراج والدكتور اسعد ابو شرح ، واستمدت هذه القوى مبادرتها من ميثاق الحوار الوطني (وثيقة الاسرى) ومبادرة القاهرة لعام ٢٠٠٥ ، وكان ابرز ما طرح فيها هو :

١- توفير الاجواء الملائمة لنجاح الحوار بايقاف حملات التحريض والالتهامات المتبادلة بين الطرفين ، واييقاف حملات الاعتقالات واطلاق سراح جميع المعتقلين من الطرفين .

٢- اعلان حركة حماس عن استعدادها للتراجع عن نتائج الحسم العسكري بسيطرتها على قطاع غزة في احدث عام ٢٠٠٧ ، واعادة الامور الى نصابها بتسليم جميع المقرات الحكومية الى السلطة الفلسطينية او من ينتدبه الرئيس محمود عباس ، واطلاق حركة فتح ايضا عودتها الى الحوار الوطني الشامل وابتعاد الطرفين عن ما يؤدي الى مزيد من الانقسام الفلسطيني

٣- اعادة بناء الاجهزة الامنية بوضع خطط على اسس مهنية ووطنية بعيدة عن الحزبية والفصائلية ، وبما يمكن هذه الاجهزة من فرض سيطرتها القانونية والحفاظ على امن المواطنين والنظام .

٤- اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للتعداد السكاني في كل من القدس والضفة والقطاع .

٥- تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بكونها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين وتظم جميع الفصائل الفلسطينية بما يتلائم ومسيرة الاصلاح التي تدعو اليها تلك الفصائل.

٦- تشكيل لجنة تحقيقية تكون مهنية ووطنية لمحاسبة المتورطين في الجرائم التي ارتكبت في احدث عام ٢٠٠٧ ، وتقديمهم لمحاكمة عادلة ومن كلا الطرفين ، وتكون هذه هي مقدمة لتحقيق مصالح وطنية واجتماعية شاملة . (مجلة الدراسات الفلسطينية ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٨١-١٨٢).
تم تشكيل ائتلاف وحراك شعبي لانهاء الانقسام في ٦ اذار / مارس عام ٢٠١١ ، وضم هذا الحراك العديد من الشباب الذين يتطلعون للتغيير ، مجموعة اطلقت على نفسها شباب ٥ حزيران ، وتجمع شباب غزة نحو التغيير ، فضلا عن عدد من المجموعات والتحالفات الشبابية الاخرى ، ورفعت شعار الحراك الشعبي لانهاء الانقسام ، عن طريق تحشيد الجماهير وحراك شعبي واسع سواء في الداخل الفلسطيني او في الشتات ومن داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، واعلن شباب الحراك ان عملهم سيكون بالتوافق والتنسيق فيما بينهم سواء بالضفة الغربية او في قطاع غزة ، مناشدين قادة العمل الوطني لانهاء الانقسام واجراء مصالح وطنية شاملة وحقيقة لاجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني ، كذلك طالب شباب الحراك بدعم نشاطهم السلمي كونهم لا يرتبطون بأي جهة سياسية ويلتزمون مبدأ الحياد من اطراف النزاع (البشتاوي ، ٢٠٢١ ، ص ٩٣) بالتزامن مع هذا التحرك الشبابي ، دعا مجموعة من الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بمظاهرات شعبية يوم ١٥ اذار / مارس عام ٢٠١١ في كل من الضفة والقطاع تطالب بتحقيق المصالحة وانهاء الانقسام الداخلي ، واطلقت هذه المجموعة على نفسها تسمية مجموعة ١٥ اذار ، واستمدت هذه المجموعة في حراكها من المظاهرات التي انطلقت في العديد من الدول العربية بما عرف بالربيع العربي ، ورفعت شعار الشعب يريد انهاء الانقسام ، وشارك في المظاهرات الالاف من الشباب ، وانتهت المظاهرات بعد يوم من انطلاقها على عكس المظاهرات التي انطلقت في الدول العربية ، نتيجة لعدة امور منها ، وجه اسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة دعوة للرئيس الفلسطيني محمود عباس بزيارة قطاع غزة ، وقبل الاخير الدعوة مما اعطى انطباعا لشباب التظاهرات بأن تحركهم جاء بنتيجة ايجابية من اجل انهاء الانقسام والمصالحة ، قيام الاجهزة الامنية التابعة لحركة حماس بقمع المتظاهرين ، كذلك الاعتداءات التي طالت المتظاهرين من قبل مجموعات تابعة لحركة فتح ، ادى الى تراجع المتظاهرين عن مطالبهم التي خرجوا من اجلها ، وعدم وجود وعي فكري وموضوعي للاستمرار في المظاهرات من اجل الضغط على طرفي النزاع لانهاء الانقسام واجراء المصالحة (المصري ، ٢٠١١ ، د. ص) اطلقت مبادرة شعبية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ورفعت شعار الفلسطينيون فوق كل اعتبار وقد تبنى فلسطينيون بجمع توافيق لما يقرب من ٩١٩٥ شخص خلال المدة ما بين شهري نيسان / ابريل وحزيران / يونيو عام ٢٠١٣ حثوا فيها حركتي فتح وحماس على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في العام ٢٠١١ والذي سيتم ذكره لاحقا (بندقجي ، ٢٠١٤ ، د. ص) تبنت شخصيات مستقلة اطلاق مبادرة عرفت بمبادرة وفد المستقلين لانهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية ، وزار وفد المستقلين برئاسة السيد منيب المصري القاهرة والتقى بعدد من المسؤولين منهم وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي وامين عام جامعة الدول العربية السابق عمر موسى ، وقدم الوفد رؤية جديدة لانهاء الانقسام الفلسطيني ومعالجة اكثر المشاكل التي تعيق التقدم في ملف المصالحة الا وهو الملف الامني ، وقدم اقتراح بتشكيل لجنة امنية عليا من خلال التنسيق والاتفاق الوطني ، فضلا عن اعادة بناء وتشكيل الاجهزة الامنية برعاية عربية ومصرية تكون على اسس مهنية بعيدة كل البعد عن التحزب او الانتماء الى الفصائل الفلسطينية ، وتعمل هذه الاجهزة على تطبيق القانون بما يخدم المواطن والحفاظ على حقوقه ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مبنية على اساس برنامج سياسي تحظى بثقة جميع فئات

الشعب الفلسطيني، وان تكون هناك قيادة عليا في المرحلة الانتقالية لتتسيق العمل قبل اجراء الانتخابات التشريعية ، والعمل على اجراء حوار وطني شامل ضمن اطار زمني محدد لمناقشة جميع القضايا التي وقفت عندها الحوارات السابقة (الهو، ٢٠١١، د. ص) طرح التجمع الفلسطيني مبادرة لانتهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية ، وتبني موقف فلسطيني موحد لمواجهة المخططات الاسرائيلية بتهويد القدس والتوسع في بناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية ، ووضح رئيس التجمع السيد عبد الكريم شبر ان هناك فرصة حقيقية لحركتي فتح وحماس من اجل انتهاء الانقسام ، وذلك لا يتم تحقيقه الا من خلال عدة خطوات الاولى : تمكين حكومة الوفاق الوطني التي اعلنها الرئيس عباس من ممارسة عملها في جميع مؤسسات واجهزة السلطة في القطاع دون قيد او شرط ، وتسليم حركة حماس لجميع الاسلحة التي استولت عليها بعد احداث عام ٢٠٠٧ ، دون التعرض لسلاح الحركة على اعتباره سلاح مقاومة ، الثانية : ان يقوم الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة وحدة وطنية حقيقية تضم جميع الفصائل والقوى الفلسطينية فضلا عن شخصيات وطنية وخبراء وان تحدد هذه الحكومة موعدا لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد اربعة اشهر من تشكيلها ، وان تشرف الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاق بين حركتي فتح وحماس (دنيا الوطن ، ٢٠١٨، د. ص). شكلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفدا للقاء اسماعيل هنية في نهاية شهر اذار مارس عام ٢٠١٤ ، وسمحت مصر لموسى ابو مرزوق المسؤول في حركة حماس للدخول الى القطاع عبر معبر رفح رغم تراجع علاقتها مع حركة حماس ، وعقد اللقاء في منزل اسماعيل هنية في مخيم الشاطئ ، وسط ترحيب شعبي فلسطيني كبير ومن جميع الفصائل الفلسطينية ايضا ، واهم ما تم الاتفاق عليه : ان يبدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس المشاورات لتشكيل حكومة التوافق الوطني والاعلان عنها خلال خمسة اسابيع ، وان يكون اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد ستة اشهر من تشكيل الحكومة ، وان يتم اصلاح وتفعيل منظمة التحرير في غضون خمسة اسابيع ، مع عقد اجتماعات دورية لها ، واستئناف عمل لجان المصالحة المجتمعية والحريات العامة في الضفة والقطاع لتنفيذ قراراتها ، رغم ما تم الاتفاق عليه في مخيم الشاطئ والاعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني في ٢ حزيران / يونيو عام ٢٠١٤ ، الا ان حركة حماس منعت حكومة التوافق من ممارسة مهام عملها في القطاع . (المجلس المصري ، ٢٠١٦ ، ص ٢٦).

المبحث الثاني المبادرات العربية لتحقيق المصالحة الفلسطينية:

منذ ان حدث الانقسام الفلسطيني سعت عدت اطراف عربية للتوسط وانهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية في رغبة جادة من تلك الدول لانتهاء معانات الشعب الفلسطيني الذي ازدادت اوضاعه سوءا بعد ما جرى على الساحة الفلسطينية وسنحاول ان نبين تلك الجهود والمواقف تباعا اطلقت السعودية مبادرة لاحتواء الموقف الفلسطيني المتأزم ، فتم توجيه دعوة من قبل الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥) لطرفي النزاع حركتي فتح وحماس للمفاوضات ومن ثم توقيع اتفاق يكون منطلق لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية ، وصل وفدا الحركتين الى مكة ، كان الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان يمثلان حركة فتح واسماعيل هنية وخالد مشعل يمثلان حركة حماس ، استمرت المفاوضات لمدة يومان ٦-٧ شباط / فبراير لتنتهي بالتوقيع على الاتفاق في قصر الصفا في مكة المكرمة يوم ٨ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧ ونص الاتفاق على اربعة مبادئ رئيسية وهي : ايقاف سفك الدم الفلسطيني ، وتوحيد المواجهة ضد الاحتلال (الاسرائيلي) ، وتبني لغة الحوار لحل الخلافات السياسية ، وتشكيل حكومة وحدة فلسطينية ، تفعيل واصلاح عمل منظمة التحرير وتسريع عمل اللجنة التحضيرية وفقا لتقاهمات دمشق والقاهرة عام ٢٠٠٥ ، ان تكون هناك شراكة سياسية يعمل مع التأكيد على التعددية السياسية . (سبت، ٢٠٢٤، د. ص ؛ صحيفة الرياض ، ٢٠٠٧، د. ص) قدمت السعودية الدعم المالي للطرفين من اجل انجاح ما تم الاتفاق عليه ، وكانت السعودية تريد من ابعاد حركة حماس عن المحور الايراني الذي بدأ بتعزيز دوره فيما يسمى محور المقاومة ضد الاحتلال سواء مع حزب الله في لبنان ومع حركة حماس ، فضلا عن النقل السياسي للسعودية على الصعيدين العربي والدولي ، ولجل ذلك تم تشكيل اربعة لجان عمل من الطرفين للتوصل الى صيغ نهائية للاتفاق ، كانت مهمة اللجنة الاولى الاتفاق على صيغة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانجزت اللجنة عملها الذي كلفت به ، اما اللجنتان الأخريتان فقد كانتا تعالجان اصلاح منظمة التحرير وتحقيق الشراكة السياسية التي تم الاتفاق عليها، وتم الاتفاق ايضا على اعتبار ضحايا الاحداث التي حدثت في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٧ شهداء الواجب الوطني ، وتشكيل لجنة من الطرفين لجرد الاضرار والخسائر وتقديم التعويضات لاصحابها سواء في الضفة الغربية او في قطاع غزة ، قدمت حكومة حماس استقالتها ، ليعلم الرئيس محمود عباس يوم ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٧ بتكليف اسماعيل هنية مجددا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي تم الاتفاق عليها، رغم التناؤل الذي ساد المفاوضات والاتفاق الا ان عدم الثقة والتوتر بين الاطراف عاد مجددا ، لينتهي الامر بعد عدة اسابيع بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالكامل (عوكل، ٢٠٠٧، ص ١٤٢). تبني البرلمان العربي اطلاق مبادرة للحوار والمصالحة الفلسطينية في ٧ تموز / يوليو عام ٢٠٠٧ وشكل وفدا من ١٨ عضو برئاسة محمد جاسم الصقر عضو

مجلس الامة الكويتي ، والتقى الوفد بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله ، ومن ثم سافر الوفد الى دمشق للقاء خالد مشعل عضو المكتب السياسي لحركة حماس ، لكن الوفد انهى المفاوضات بسبب تمسك حماس بموقفها وعدم قبولها مبادرة البرلمان العربي الذي اقترح اعادة الامور في القطاع الى ما كانت عليه قبل احدث حزيران / يونيو عام ٢٠٠٧ (المجلس المصري ، ٢٠١٦ ، ص ٢٢) قدم الرئيس اليمني الراحل علي عبدالله صالح (١٩٩٠-٢٠١٢) في ٥ اب / اغسطس عام ٢٠٠٧ مبادرة لاستئناف الحوار بين حركتي فتح وحماس وانهاء الانقسام بينهما ، وكان الرئيس اليمني قد اجري اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني عباس لطرح مبادرته عليه وقد وافق الاخير عليها ، بينما التقى وفد حماس برئاسة خالد مشعل بالرئيس اليمني ، وقد وصف وفد حماس المبادرة بانها متوازنة وتبلي طموح ورغبات جميع الاطراف ، واشتملت المبادرة اليمنية على عدة بنود منها : العودة بالاوضاع الى ما كانت عليه قبل ١٣ حزيران / يونيو عام ٢٠٠٧ والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية من القرارات الدولية في مفاوضاتها مع سلطات الاحتلال (الاسرائيلي) واجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية استئناف الحوار على وفق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة عام ٢٠٠٥ واتفاق مكة عام ٢٠٠٧ ، وعلى اساس ان الشعب الفلسطيني كل ولا يتجزأ ، وان السلطة التنفيذية تكون ممثلة بحكومة وحدة وطنية ، واحترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع ، و اعادة بناء الاجهزة الامنية على اسس وطنية بحيث تكون تابعة للسلطة العليا ولحكومة الوحدة الوطنية ولا علاقة لها باي فصيل فلسطيني وتشكيل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من مصر والسعودية وسوريا والاردن ، لمتابعة تنفيذ الاتفاقات ما بين الحركتين ، وان تكون اليمن على استعداد للمشاركة في اللجنة اذا ما طلب منها ذلك لمتابعة تنفيذ الاتفاقات الفلسطينية (المركز الفلسطيني للاعلام ، ٢٠٠٩ ، د. ص ؛ حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ٢٠١١ ، ص ٤٤) . عقدت الفصائل الفلسطينية يوم ٢٦ شباط / فبراير عام ٢٠٠٩ اجتماعا في القاهرة ، اتفقت فيه على تشكيل خمس لجان عمل تناقش مختلف القضايا منها الانتخابات وملف الامن واصلاح منظمة التحرير وتشكيل الحكومة الانتقالية ومناقشة المصالحة المجتمعية ، طالبت حركة فتح بضرورة تشكيل حكومة تستطيع التحرك لفك الحصار الذي فرضته اللجنة الرباعية الدولية واسرائيل والولايات المتحدة عنها ، ومن ثم اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ، بينما طالبت حركة حماس بمناقشة جميع الملفات دفعة واحدة دون تقسيمها ، واطلاق سراح معتقليها لدى السلطة الفلسطينية واستمرت المفاوضات على مدى اربع جولات حتى تموز / يوليو عام ٢٠٠٩ ، ليتم استئنافها يوم ١٥ تشرين الاول / اكتوبر من نفس العام بعد ان اضافت القاهرة على الورقة الاولى بعض التعديلات التي لم تتضمنها ؛ بحيث شملت ست مواد رئيسية وطالبت الحركتين بالتوقيع عليها كما هي دون اي تعديل او اضافة عليها ، فوقعت عليها حركة فتح بينما رفضت حركة حماس التوقيع عليها (المجلس المصري ، ٢٠١٦ ، ص ٢٣) . في اواخر ايلول / سبتمبر عام ٢٠١٠ عُقد في دمشق جولة من المفاوضات بين حركتي فتح وحماس لبحث سبل اقرار المصالحة الوطنية الفلسطينية وانهاء حالة الانقسام ، كان هذا اللقاء بمبادرة من عزام الاحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بعدما اجري اتصالات مع قادة حماس وبإشراف قيادة فتح والرئاسة الفلسطينية لبحث قيادة حماس على التوقيع على ورقة المصالحة ، كان وفد حركة فتح برئاسة عزام الاحمد وعضوية كل من سمير الرفاعي وصخر بسيسو ، اما وفد حركة حماس كان برئاسة خالد مشعل وعضوية موسى ابو مرزوق وعزت الرشق ومحمد نصر ، استمر لقاء دمشق ثلاث ساعات ، وسط تفاؤل حذر اذ صرح الطرفان ان المفاوضات جرت في اجواء ايجابية وانه سيتم توجه الفريقان الى القاهرة للتوقيع على ورقة المصالحة التي ستكون ملزمة للطرفين وجزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ المصالحة وانهاء حالة الانقسام (الايام البحرينية ، ٢٠١٠ ، د. ص) . كان تشكيل لجنة الانتخابات من اهم النقاط التي اتفق عليها الطرفان ، رغم رفض جميع الاطراف الفلسطينية مقترح حماس بأن يكون تشكيل اللجنة بالتوافق ، وتشكيل لجنة اطار قيادة مؤقت تكون مهمتها متابعة الشؤون الفلسطينية لحين انتخاب مجلس وطني جديد ، وان لا يتعارض ذلك مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، وطلب عزام الاحمد من قادة حماس التوقف عن التصريحات غير المسؤولة وان يكون لهم القدرة على امتلاك القرار السياسي والارادة السياسية الحقيقية لانهاء الانقسام من خلال التوقيع على وثيقة المصالحة (وكالة سما الاخبارية ، ٢٠١٠ ، د. ص) . اطلقت حماس على مفاوضات دمشق تسمية جولة الحوار الحاسمة ، في حين ان وفد حركة فتح اطلق عليها تسمية لقاء معالجة الملاحظات على بند الامن ، وتم خلالها مناقشة اربعة مسائل امنية رئيسية وهي اعادة بناء الاجهزة الامنية والسياسات الامنية وتشكيل اللجنة الامنية العليا ، والية المحاكمات والافراج عن المعتقلين ، وان بحث تشكيل اللجنة الامنية العليا كانت نقطة الخلاف الرئيسية كونها ستعطي حماس مزيد من الصلاحيات في السيطرة القيادية على الصعيد الامني ، واوضح وفد حركة فتح ان هناك معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية على المفاوضات والمصالحة الوطنية مع حماس اذا لم تتخلى حماس عن ثوابتها في مقاومة الاحتلال واعلان اعترافها ب (اسرائيل) (الدستور ، ٢٠١٠ ، د. ص) لعبت مصر دورا بارزا في توقيع اتفاق القاهرة بين الحركتين عام ٢٠١١ ، وجاء ذلك بعد الاحداث التي مرت بها مصر والعديد من البلدان العربية بانطلاق مظاهرات شعبية طالبت بتغيير الانظمة العربية الحاكمة وعرفت في حينها بثورات الربيع العربي ، ومنها مصر التي ادت الثورة

الى انتهاء حكم الرئيس حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) واستلام المجلس العسكري الحكم في مصر ، فما كان من المجلس الا ان يتبني ورقة مصالحة قدمها لحركتي فتح وحماس اللتان شعرتا بضرورة الموافقة على الورقة المصرية وبحثها ، اذا ما علمنا كان هناك انطلاق حراك شعبي في كل من الضفة والقطاع يطالب بتغيير الواقع السياسي الفلسطيني ، تبنى وزير الخارجية المصري نبيل العربي جهود المصالحة المصرية بين الحركتين على اثر ذلك طالب اسماعيل هنية من حركة فتح باجراء حوار شامل ، ووافق الرئيس الفلسطيني محمود عباس على مقترح اسماعيل هنية ، واعلن عن استعداده لزيارة قطاع غزة ، لكن الزيارة لم تتم وارجأت بسبب المواقف المتشنجة بين الطرفين (Al-zaytouna Centre,2012) اشرفت مصر على اجتماعات الطرفين التي استمرت لمدة شهرين من اذار / مارس الى نيسان / ابريل عام ٢٠١١ ، وتم التوقيع على الوثيقة بصورتها النهائية في ٣ ايار / مايو من نفس العام ، اذ تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان عمل ، واعطيت لها الصلاحية الكاملة للإشراف على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، وكانت تلك اللجان تضم ، لجنة المصالحة الاجتماعية ولجنة الحريات العامة ولجنة الانتخابات ، وهذه اللجان الثلاث كانت المحور الرئيس لتحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس ولتخفيف التوتر بينهما (Swart,2016) كان للجنة المصالحة الاجتماعية دور في مناقشة المسائل التي تعزز السلم المجتمعي وتعزيز الشراكة السياسية ولتحقيق الوحدة السياسية ، مما يمهد لانتهاء الانقسام بين الحركتين وعلى الرغم من الخطط التي وضعتها اللجنة لعملها ؛ الا انها واجهت صعوبة في عقد اجتماعاتها بصورة منتظمة ، وواجهت صعوبة ايضا في معالجة ملف الضحايا الذين سقطوا خلال الاقتتال بين الحركتين ، وتخفيف التوتر بين عوائل الضحايا الذين يطالبون بالثار من مرتكبي عمليات القتل من الطرفين ، وطالبت اللجنة ايضا من الطرفين عدم اعطاء التبريرات عن الهاربين الذي ارتكبوا جرائم قتل ، كان لهذه الامور اثر في ان تواجه اللجنة صعوبة في انجاز الاعمال الموكلة اليها بما يحقق السلم المجتمعي وانهاء حالة الاحتقان بين الطرفين (Fakude,2017) انبثقت عن مؤتمر القاهرة تشكيل لجنة الانتخابات التي اقرت بما ان البرلمان الفلسطيني معطل منذ احداث عام ٢٠٠٧ ، وان الانتخابات الحرة والنزيهة لا تجري الا في ظل وجود جهاز قضائي نزيه ، وبما ان احداث الانقسام ادت الى انقسام المحاكم والجهاز القضائي ايضا في كل من الضفة والقطاع ، واصبحت تلك المحاكم تمثل الجهات السياسية الرئيسية المسببة للانقسام الفلسطيني ، لذلك يكون اشرافها على الانتخابات الفلسطينية غير نزيه وشفاف ، لذلك طالب اتفاق القاهرة بتشكيل محكمة الانتخابات ، فضلا عن تشكيل لجنة الانتخابات مهمتها مراقبة الانتخابات الفلسطينية التي قد تجري في حال اذا ما تمت المصالحة (Al omari,2017) كان الغرض من انشاء لجنة الحريات العامة هو للإشراف على تشكيل لجان سياسية من الجانبين ومن اجل تحسين وضع الحقوق المدنية للمواطنين ، وطالبت اللجنة بالعمل على الغاء الحظر على الصحف من الطرفين ، وحرية التنقل ، وإعادة فتح المؤسسات الخيرية والمجموعات الحقوقية التي كان لها دور قبل احداث الانقسام ، واهتمت اللجنة ايضا بمناقشة اوضاع الموظفين والعمال الذين خسروا وظائفهم واعمالهم ومن كلا الطرفين بسبب احداث عام ٢٠٠٧ ، وناقشت اللجنة اوضاع السجناء لدى الطرفين ، فضلا عن متابعة حالات التعذيب التي تجري في السجون الفلسطينية وعدم محاسبة مرتكبيها من قبل السلطات الحكومية المسؤولة ، واقرت اللجنة انه لا يجوز استجواب المتهم الا بحضور محامي له ، ولان مطالب اللجنة لم يتم تنفيذها من قبل السلطة الفلسطينية ومن حركة حماس ، مما اضطرها اي لجنة الحريات العامة الى ايقاف عملها (وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، ٢٠١٣). في يوم ٦ شباط/فبراير عام ٢٠١٢ تم توقيع اتفاق للمصالحة بين حركتي فتح وحماس بوساطة قطرية لتكون بداية لمعالجة مختلف المواضيع التي كانت قائمة ليس بين حركتي فتح وحماس بل بين مختلف الفصائل الفلسطينية بما فيها فصائل منظمة التحرير وحتى داخل حركة فتح نفسها ، لم يكن الشارع الفلسطيني على قناعة تامة بأنه سيكون هناك اتفاق للمصالحة الفلسطينية قائم على الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني بالدرجة الاولى ، وجاء تلك القناعة بعد فشل مسار المفاوضات بين الطرفين وعلى مدى سنين عديدة رغم الوساطات التي تبنتها دول عربية عديدة لكن المناكفة بين طرفي النزاع افشل جميع تلك المسارات ، كانت المسألتين البارز التي افشلت مسارات تلك المفاوضات وقد تؤدي ايضا الى افشال اتفاق الدوحة هما تشكيل حكومة وحدة وطنية ومسألة الامن الداخلي ، (هلال ، ٢٠١٢ ، د.ص) رشحت حركة فتح والسلطة الفلسطينية سلام فياض كرئيس لحكومة الوحدة الوطنية كونه يمثل توجه جميع الفصائل الفلسطينية فضلا عن علاقاته الدولية مع الدول الغربية والدول المانحة ، لكن حركة حماس عارضت ترشيحه نتيجة لملاحظتها على شخصية فياض المدعوم من الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، وعارضت قيادات من داخل حركة فتح ترشيح فياض لحكومة الوحدة الوطنية بعد اتهامها له بتهميشها وابعادهم من قبله عن المواقع التي يستحقونها داخل الوزارات الفلسطينية ، لذلك تم الاتفاق على ترشيح الرئيس الفلسطيني محمود عباس لرئاسة الحكومة التوافقية كمرح لمعالجة هذه الاشكالية المهمة والحساسة لجميع الاطراف ، وجاء ترشيح عباس لرئاسة الحكومة بعد مشاورات من اجل عدم اتاحة الفرصة للدول المانحة والولايات المتحدة الامريكية بقطع المساعدات عن الحكومة في حال تم تشكيلها ورئاستها من قبل حركة حماس ، فضلا عن انه يصعب على (اسرائيل) ايقاف دفع المستحقات الضريبية الى الحكومة الفلسطينية ، ان تشكيل

حكومة التوافق الوطني الفلسطينية برئاسة محود عباس ومن كفاءات مهنية مستقلة ستكون مهمتها التهيئة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تم الاتفاق عليها في اتفاق القاهرة عام ٢٠١١، ومن ثم تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس (المجلس المصري، ٢٠١٦، ص ٢٤) عقد في القاهرة يوم ٢٠ ايار / مايو عام ٢٠١٢ لقاء بين وفد حركة فتح برئاسة عزام الاحمد وصخر بسيسو ووفد حركة حماس برئاسة موسى ابو مرزوق ومحمد نصر واتفق الطرفان على ما يلي : ان تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتبارا من يوم ٢٧ ايار / مايو عام ٢٠١٢ وان يلتقي وفدا الحركتين يوم ٢٧ ايار / مايو اي مع بدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة ، لبدء مشاورات تشكيل الحكومة التي تم الاتفاق عليها ، تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بلقاء يعقد في القاهرة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب الساسي لحركة حماس خالد مشعل في مدة لا تتجاوز عشرة ايام للإعلان عن الحكومة الجديدة ، ويكون موعد اجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل الفلسطينية ، وان تكون مدة عمل الحكومة المتفق عليها بفترة لا تزيد عن ٦ اشهر لتنفيذ المهام التي تم الاتفاق عليها مسبقا ، مع ربط مدة عملها مع الموعد الذي سيتم الاتفاق عليه لاجراء الانتخابات وفي حال عدم اجراء الانتخابات في الموعد المتفق عليه يبحث الطرفان امكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقل يتم الاتفاق عليها ، وان يكون هذا الاتفاق ملزم للجميع وبحزمة واحدة ، من ضمنها التوقيعات التي تم الاتفاق عليها ، وستشرف مصر على مراقبة تنفيذها من قبل كل طرف بما في ذلك قضية الحريات العامة .

رغم ما جاء في هذه الورقة وما تم الاتفاق عليه فيها الا ان حركة حماس منعت لجنة الانتخابات المركزية من عملها في القطاع في ٢ تموز / يوليو عام ٢٠١٢ (المجلس المصري، ٢٠١٦، ص ٢٥) تأزمت الامور مجددا ولم هناك تكن فرصة لتحقيق المصالحة فلسطينية ، بعد ان قامت السلطة الفلسطينية بالطلب من (اسرائيل) في حزيران / يونيو عام ٢٠١٧ بتخفيض امدادات الكهرباء الى قطاع غزة بنسبة ٤٠٪ في اطار فرض عقوبات اقتصادية واجتماعية من قبل السلطة على حركة حماس للضغط عليها من خلال الشارع الفلسطيني بغية خروج الشعب بمظاهرات ضد حركة حماس ، لكن حماس وفي محاولة منها لامتصاص ردة الفعل الشعبي اعلنت بموافقتها على مطلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي دعا فيه وزرائه بالتوجه الى قطاع غزة لاستلام مهام عملهم في المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية ، وكذلك اعلنت حركة حماس عن وثيقة جديدة عرفت بالمبادئ السياسية العامة ، اظهرت فيها موقفا اكثر مرونة من (اسرائيل) ، واعتبرت حماس ان الصراع مع الاخيرة هو صراع سياسي لا صراع ديني اي صراع فقط مع الصهاينة المغتصبين وليس صراع مع اليهود عامة ، فمن خلال هذين الموقفين عادت الاتصالات ما بين فتح وحماس على امل التوصل الى مصالحة فلسطينية حقيقية ، لكن ايضا برزت مشكلة ولدت نقط خلاف بين الطرفين؛ بعد ان رفضت حماس التخلي عن سلاحها وقدرتها العسكرية ، وكان شرط السلطة الفلسطينية هو نزع سلاح حماس والسماح للشرطة الفلسطينية وقوى الامن التابعة لها بأن تكون هي الوحيدة المسؤولة عن حفظ الامن وليس باقي قوى الفصائل الفلسطينية ويقصد بها قوة حماس التنفيذية (Dadoo, 2017) رغم هذا الاختلاف فيما يخص سلاح حماس الا انه تم توقيع الاتفاق في القاهرة في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر عام ٢٠١٧ بعد مفاوضات استمرت ليومين ، وقع الاتفاق عزام الاحمد عن حركة فتح وصالح العاروري عن حركة حماس ، ونص الاتفاق على قيام حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله بممارسة مهام عملها في القطاع في موعد اقصاه ١ كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠١٧، وان تكون هناك اجراءات جدية في معالجة مشكلة موظفي قطاع غزة ، وان تقوم الحكومة بتسليم رواتبهم من خلال تشكيل لجنة مختصة وتحتسب رواتبهم اعتبارا من شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠١٧ ، وتسليم معابر القطاع الى حكومة الوفاق الوطني وان تكون هي مسؤولة عن ادارتها، وان تكون قيادات الاجهزة الامنية مسؤولة عن اعادة انتشار القوات الامنية في القطاع بالتعاون مع اشخاص من اهل الاختصاص في هذا المجال (عراي، ٢٠٢١، ص ١٢).

ظل تنفيذ الاتفاق بصورة جدية يواجه العقبات والمماطلة بين الطرفين لاسيما حركة حماس التي رفضت وترفض نزع سلاحها ، واستلام اجهزة السلطة الفلسطينية لملف الامن في القطاع ، لينتهي تنفيذ الاتفاق بعد تأزم الوضع بين الطرفين وتبادل الاتهامات عقب حصول محاولة اغتيال لرئيس حكومة الوفاق رامي الحمد الله مع مدير جهاز المخابرات ماجد فرج بتفجير عبوة ناسفة على موكبهما يوم ١٣ اذار / مارس عام ٢٠١٨ لتعود الامور الى ما كانت عليها من انقسام وتبادل الاتهام بين الطرفين (Al Mughrabi, 2017) تعثرت جهود المصالحة الفلسطينية في نهاية العام ٢٠٢٠ ، بعد ان كان هناك تقارب بين حركتي فتح وحماس لمواجهة التحديات التي قد تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية ومن ابرزها اطلاق الرئيس الاميركي دونالد ترامب خطة للسلام عرفت بصفقة القرن في ٢٨ كانون الثاني / يناير عام ٢٠٢٠ التي تقضي بقيام الدولة الفلسطينية على شكل شريط تربطه جسور وانفاق وتكون عاصمتها جزء من القدس الشرقية ، في حين تبقى القدس عاصمة (لإسرائيل) وان تكون (إسرائيل) مسؤولة امنيا عن الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح ، والتحدي الثاني تمثل باعلان (إسرائيل) خطة لضم اجزاء واسعة من الضفة الغربية التي كان من المقرر تنفيذها في ١ تموز / يوليو عام ٢٠٢٠ لكن تم تأجيلها لاسباب لم تعلن عنها (إسرائيل) ، والتحدي الثالث الذي

واجهته السلطة الفلسطينية تمثل بالتطبيع المتسارع ما بين الدول العربية (الامارات ، البحرين ، المغرب ، والسودان) (واسرائيل) بدعم امريكي ، كل هذه التحديات فرضت على الحركتين التفاهم والتقارب وان كان شكليا لمواجهتها ، فتم عقد عدة اجتماعات غير مباشرة في تركيا ومصر ، من اجل تحقيق مصالح حقيقية ، لكن بسبب الاختلاف على موعد اجراء الانتخابات والالية التي ستجري بها لم يتم تنفيذ الاتفاق ، فحركة فتح تطالب بانتخابات تشريعية ثم بعدها انتخابات رئاسية في غضون ستة اشهر وتجري بعدها انتخابات المجلس الوطني (برلمان منظمة التحرير الذي يمثل الفلسطينيين في الخارج) ، في ارادت حركة حماس اجراء الانتخابات الثلاث مرة واحدة دون تجزئتها مما ادى الى ان يبقى الاتفاق حبر على ورق دون تنفيذه كما حدث في مجمل الاتفاقات السابقة (ابو عيشة ، ٢٠٢٠ ، د.ص). على ما يبدو وعلى طول محطات المفاوضات والمبادرات التي اطلقت لتحقيق المصالحة الفلسطينية ، لم تكن هناك رغبة حقيقية وجادة من قبل طرفي النزاع لانهاء الانقسام ، ومن اجل توحيد الصف لمواجهة العدوان (الاسرائيلي) المتكرر يوميا على الشعب الفلسطيني .

الذاتية :

توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات ابرزها :

- ١- التراكبات في العلاقة ما بين الحركتين والتي كانت مبنية على اساس الاختلاف الفكري والعقائدي والايديولوجي جعل بين الحركتين تنافس شديد من اجل السيطرة على الشارع الفلسطيني
- ٢- المناكفة وتغليب المصالح الشخصية والسياسية من قبل قادة الحركتين على المصالح العامة للشعب الفلسطيني كانت السبب الرئيسي لافشال محطات المفاوضات رغم التوقيع على معظم الاتفاقات الا انها لم تنفذ .
- ٣- خوف تلك القيادات ان تخسر المكاسب السياسية والمالية التي حققتها وعلى مدى عقود ، جعلها لا تقدم التنازلات لتحقيق المصالحة الحقيقية ، بل كل منها يريد ان يبقى الوضع على ما هو غير معنيين بمعانات الشعب الفلسطيني اليومية سواء من ممارسات سلطات الاحتلال او من الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطن الفلسطيني سواء في الضفة الغربية او في القطاع.
- ٤- الضغوط التي كانت تمارسها الدول الغربية و(اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية على السلطة الفلسطينية بقطع المساعدات والمنح الاقتصادية عنها في حال اذا ما تمت المصالحة الوطنية مع حركة حماس .
- ٥- المحاور الاقليمية والدولية التي كانت تربط الحركتين بها جعلها في تجاذب سياسي تجاه تلك الدول ومصالحها ، دون النظر من قبل الحركتين الى مصلحة الشعب الفلسطيني ، فحركة فتح لها ارتباط مع مصر والسعودية والامارات والدول الغربية ، وهي بالضد من الدول التي تدعم حماس ايران سوريا قطر تركيا ، جعل الامر في غاية الصعوبة لتحقيق المصالحة الوطنية نتيجة للإملاءات الخارجية على الحركتين.

المصادر :

اولا : الكتب باللغة العربية :

- ١- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). (٢٠١١). المصالحة الوطنية الفلسطينية محطات ووثائق ، د. م.
- ٢- حرب ، جهاد. (٢٠١١). الفرص والعقبات امام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، رام الله.
- ٣- حرب ، جهاد . (٢٠٢٠). بعد ثلاثة عشر عام على الانقسام بدائل مرحلية بين الوحدة والانفصال، اوراق سياسية ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ورقة رقم ٤ ، رام الله.
- ٤- سوارت ، ميا . (٢٠١٩). المصالحة الفلسطينية وامكانية تحقيق العدالة الانتقالية ، معهد بروكنجز ، الدوحة .
- ٥- صالح ووائل سعد ، محسن. (٢٠٠٨). الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٦ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت
- ٦- عرابي ، ساري . (٢٠٢١). مسارات المصالحة جذور الازمة وبدائل التجربة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.
- ٧- المجلس المصري للشؤون الخارجية . (٢٠١٦). ورشة عمل حول المصالحة الوطنية الفلسطينية التحديات وفرص النجاح ، القاهرة .
- ٨- نوفل ، احمد سعيد . (٢٠٠٥). الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت .

ثانيا: البحوث والدراسات:

أ. العربية:

- ١- البشتاوي ، عماد رفعت .(٢٠١٢). " الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة الخليل، العدد ٦٢ .
 - ٢- دلول وجهاد عبد الكريم ملكة ، احمد فايق .(٢٠١١). " الحراك الشبابي في قطاع غزة لانتهاء الانقسام السياسي واجراء الانتخابات " ، مجلة العلوم السياسية والطبيعية ، مركز الابزار للابحاث والدراسات ، العراق ، مج ٢، عدد ٤.
 - ٣- عوكل ، طلال .(٢٠٠٧). "اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، عدد ٦٩.
 - ٤- مجلة الدراسات الفلسطينية .(٢٠٠٨). " مبادرة من فصائل فلسطينية لانتهاء الانقسام الفلسطيني " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مج ١٩ ، عدد ٧٣.
 - ٥- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (ديوان المظالم).(٢٠١٨). ملف خاص حول مؤتمر المصالحة والعدالة الانتقالية ، فصلية ، رام الله ، عدد ٥٩ .
- ب- الاجنبية:

1-Cavatorta and Robert Elgi, Francesco.(2010)." The Impact of semi- presidentialism on Governance in the Palestinian", Authority Parlimentary Affairs, Vol.63.Issu 41.

ثالثا: البحوث والدراسات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
العربية :

- ١- الحيلة ، احمد .(٢٠٠٦). " وثيقة الوفاق الوطني(مبادرة الاسرى) ما لها وما عليها " ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات . على الموقع الالكتروني:
<https://www.alzayona.net>
 - ٢- دنيا الوطن .(٢٠١٨). " التجمع الفلسطيني المستقل يطرح مبادرة من خمس نقاط لانتهاء الانقسام " . على الموقع الالكتروني : <https://www.alwatan.com>
 - ٣- المركز الفلسطيني للاعلام .(٢٠٠٩). " المبادرة اليمنية للمصالحة بين فتح وحماس عقبات تهدد بافشالها " ، على الموقع الالكتروني :
<https://palinof.com>.
 - ٥- المصري، هاني .(٢٠١١). " ١٥ اذار بداية الطريق لانتهاء الانقسام " ، المركز الفلسطيني للابحاث السياسية والدراسات الاستراتيجية - مسارات . على الموقع الالكتروني
<https://www.masarat.ps>
 - ٤- نيفين ، بندقي .(٢٠١٤). " مبادرات المصالحة الفلسطينية على المستوى الشعبي تكشف اخفاقات قادة فتح وحماس " ، على الموقع الالكتروني:
<https://brooings.edu>.
- ب- الاجنبية :

1- Al Zaytouna center for studies and culture.(2012). Palestinian strategic

Report 2011-2012

<https://eng.alzaytouna.net>

2- Al Mughrabi, Nidal.(2017)."Palestinian prim Minister visits Gaza in move to reconcile with Hamas" , Reuter.
<https://www.Reuter.com>

3- Al omari, Gaith.(2017). "How Egypt can help Hamas and Fatah implement their new deal", The Washington in statute. <https://www.washingtoninstitute.org>.

4- Dadoo,Suraya.(2017). " Redefining the enemy is the path to unity for Palestine", IOL news.
<https://iol.co.za>

5- Fakude , Themise.(2017). " who wins and who loses in Palestin ian unity negotiations middle east monitor " <https://www.middle east monitor.com>.

6- Moroo,Paul.(2007). "International Reaction to the Palestinian unity coverment" , CRS Report for Congress.
<https://fas.org/sgp/crs>.

7- Swart, Mai .(2016)."A Frame work for unity and Reconciliation in Palestine" ,U N D P.
<https://ps.undp.org>.

رابعا : المقالات في الصحف الالكترونية:

أ- الصحف العربية :

١- صحيفة الايام البحرينية (٢٠١٠). " حماس تعلن الاتفاق مع فتح على بحث ملف المصالحة في دمشق " ، العدد ٧٨٧٢ . على الموقع الالكتروني : <https://amp.alayam.com>.

٢- الرنتيسي، حسناء (٢٠١١). " المصالحة الفلسطينية مكانك قف " ، صحيفة الحال، مركز تطوير الاعلام جامعة بيرزيت ، عدد ٧٧ . على الموقع الالكتروني <https://fada.birzeit.edu>.

٣- صحيفة الرياض (٢٠٠٧). " بيت الله الحرام يشهد يوما تاريخيا في مسار القضية اتفاق مكة يند الفتنة الفلسطينية " ، عدد ١٤١٠٩ . على الموقع الالكتروني <https://www.alriyadh.com>

٤- صحيفة الدستور (٢٠١٠). " فتح وحماس يبحثان في دمشق ملف المصالحة " . على الموقع الالكتروني : <https://www.addusour.com> . اشرف (٢٠١١). " وفد المستقلين برئاسة

المصري يقدم مبادرة جديدة لانتهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي " ، القدس العربي . على الموقع الالكتروني : <https://www.alquds.co.uk> . ب- الصحف الاجنبية :

1- Haartz.(2007)."Palestinian gunmen target Haniyeh's home in Gaza". <https://www.haartz.com>.

2- Haartz.(2007)." Human Rights Watch Condemns,Hamas Fatah for war crimes".

<https://www.haartz.com>.

3- Hadpd, Diaa.(2007)." Grisly Palestinian in fighting flares". Washington post.

<https://www.washington post. Com>.

خامسا: وكالات الانباء :

١- بن سبت، فيصل محمد.(٢٠٢٤).الاتفاقات التي اضاعت فلسطين ، العربية . على الموقع الالكتروني : <https://www.alarabia.net>.

٢- الجزيرة (٢٠٠٦) . نص وثيقة الاسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني . على الموقع الالكتروني : <https://www. Aljazeera.net>.

٣- ابو عيشة وقيس ابو سمرة ، نور.(٢٠١٨). فلسطين ٢٠٢٠ مكائد سياسية وازمات اقتصادية ، وكالة الاناضول . على الموقع الالكتروني : <https://www.aa.com>.

٤- وكالة سما الاخبارية (٢٠١٠). لقاء حماس في دمشق كان ايجابيا ومطلوب ارادة حقيقة . على الموقع الالكتروني : <https://sama news.ps>.

٥- هلال ، سيد محمد.(٢٠١٢). إعلان الدوحة ومآلاته ، الجزيرة . على الموقع الالكتروني : <https://Aljazeera.net>.

٦- وكالة الانباء الكويتية(كونا).(٢٠١٣). لجنة الحريات العامة الفلسطينية تستأنف اجتماعات المصالحة بعد توقف عام كامل في غزة . على الموقع الالكتروني : <https://www.kuna.net>